تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر

الاستاذ الدكتور
عبد السلام ابراهيم بغدادي(*)

المقدمة

من الصعب جداً على المتابع السياسي أن يراقب حركة الأحداث السياسية على الساحة الصومالية، ليس بسبب قلة المعلومات الواردة من الميدان حسب، نتيجة تدهور الوضع الأمني أو صعوبة الوصول الى موقع الحدث بسبب العقبات التقنية المتعلقة بالاتصالات والمواصلات أو الإجراءات المتعلقة بالمنع والحجب أو غيرها فقط، وإنما، بسبب تبدل التحالفات والانتقال السريع من خندق الى آخر، ومن موقف الى آخر. فالحلفاء سرعان ما يتحولون الى خصوم وأعداء، والأعداء الى حلفاء. ولا يرجع هذا المتغير الى طبيعة التوازنات وتغير كفة الميزان لهذا الفريق على حساب الآخر حسب، وإنما لكثرة القوى المحلية والإقليمية والدولية الداخلة الى ميدان الصراع الدموي. وهو صراع يدفع كلفته الشعب الصومالي من دم أبنائه وثروة أجياله البيئسة، وسيادة أرضه ومياهه وأجوائه الملوثة بأقدام الغزاة والمتطفلين.

ومن هنا تنشأ صعوبة المتابعة والرصد لهذا المشهد الدراماتيكي والدموي، فالنقلات على أرضه سريعة وحادة ومتداخلة، والتحالفات متقلبة وهشة وسريعة الانقلاب والتبدل. والمعلومات الواردة من أرض الميدان شحيحة ومتضاربة وفي كثير من الأحيان متناقضة.

وعليه فأن البحث توسل بمنهج خاص حاول من خلاله تحري المعلومة الدقيقة أو على الأقل التي فيها قدر معقول من الصحة. لذا لم يكن أمام البحث الا أن يأخذ بالمنهج الاستقصائي المستند في بعض الحالات الى منهج تحليل المضمون للوصول الى جزء من حقيقة ما يجري على أرض الصومال– الأرض التي حبا الله شعبها كل مقومات التجانس من قومية ودينية ولغوية ومذهبية وثقافية، يحسده عليها كثير من الشعوب– ومع ذلك أبى هذا الشعب– من خلال قواه السياسية– الا أن يتخاصم بل ويتقاتل مع نفسه الى درجة لا يريد أن يبقى لنفسه بقية على هذه الأرض المنكوبة! ومن هنا قامت فرضية البحث التي تقول أن طبيعة الصراع المحلي– بين القوى الصومالية المتقاتلة– إنما هو صراع عبثي غير مثمر– أن جرد من متغيراته الإقليمية والدولية. ذلك

(*) رئيس قسم الدراسات الافريقية–مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

أن تدخل دول الإقليم وكذلك القوى الكبرى، إنما هو تدخل مجدي ومثمر لهذه الدول وتلك القوى لأنه يخدم مصالحها في إبقاء الصومال في حالة من التفكك والتردي ليسهل عليها سرقة ثرواته ونهب شعبه وتلويث بيئته عبر تحويلها الى مكب للنفايات القاتلة.

ويأمل البحث من وراء كل ذلك، الى تسليط ومضة من ضوء خافت على ما يجري في هذا البلد العربي الأفريقي المسلم، من صراع لا طائل من ورائه سوى إفناء شعب الصومال، ولن يكسب في محصلة كل ذلك سوى القوى المتربصة بثروات العالم الثالث ووكلائهم ممن يلتقطون الفتات من أفواه القوى الكبرى، التي لا ترى سوى مصالحها ولا تبصر سوى منافعها، حتى وأن أدى الأمر في نهاية الأمر الى تدمير كوكب الأرض الجميل، الذي تفنن الخالق في تكوينه وإبداعه. ولماذا نذهب بعيداً، وقمة كوبنهاكن الخاصة بالمناخ والاحتباس الحراري والأرض، التي أفسدتها – كما أفسدت الأرض من قبل – القوى العظمى نفسها التي استعمرت من قبل ولم تزل شعوب الأرض، ومنها شعب الصومال وغيره.

أما عن أهمية البحث، فلا داع للتنويه بها، لأن ما يجري في الصومال، له نظائر كثيرة في عالمنا العربي – الإسلامي، وأن كان الأمر بدرجات متفاوتة، ومن ثم فأن متابعة الحدث الصومالي مفيدة لاستجلاء العبر والتعلم من المقارنة.

وبالنسبة للصعوبة التي جابهت البحث، فأنها تكمن في ندرة المعلومة وصعوبة الوصول المباشر الى ميدان الحدث، فلا الظروف الأكاديمية تسمح ولا البيئة التي نحيا في ظلها تشجع على إجراء بحوث من هذا النوع، اذ لم تألف جامعاتنا حتى الآن نمطاً من هذه الدراسات التي تقوم على إرسال الباحث الى ميدان بحثه الطبيعي (على الأرض) وتتعهد بحمايته وتأمين راحته وأهم من كل ذلك تمويل رحلته المضنية، لذا اكتفى الباحث بما توافر له من معلومات وكفى الله الباحثين شر الزيارات الميدانية لمواقع الحدث!.

مدخل

بدءاً نقول أن الوضع الصومالي معقد ومتشابك، وما يزيده تشعباً أنه عرضة لتحولات سريعة وأحياناً مفاجئة، وزاد الطين الصومالي بلةً كثرة الايادي المتدخلة في الشأن الداخلي، منها ما هو إقليمي (أرتيري، أثيوبي، كيني، جيبوتي، أوغندي، بورندي، بل ويمني وسوداني ومصري وسعودي) ومنها ما هو دولي (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي). هذا الوضع يجعل مهمة المراقب والمحلل صعبة جداً، – كما نوهت بذلك مقدمة البحث – لاسيما وأن كثيراً من التحولات في المشهد الصومالي لا تحظى بتغطية إعلامية أو بحثية ميدانية مباشرة أو دقيقة بسبب الموانع الكثيرة

التي تحول دون ذلك.

وبعض هذه الموانع تنظيمية ترتبط بتدهور البنية التحتية الخاصة بالاتصالات والمواصلات، وبعضها أمنية لخطورة الموقف على الأرض بسبب شراسة القتال الدائر بين الفرقاء المحليين والإقليميين والدوليين، وبعضها سياسية يتعلق بالإجراءات التي تتخذها بعض أطراف الصراع لحجب الحقائق عن الرأي العام المحلي والدولي، وإخفاء الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين العزل من قبل أطراف الصراع، وهم كثر.

ومن أجل فهم ما يدور على الساحة الصومالية، ورصد اتجاهات التحول الممكنة في المشهد الصومالي المعاصر، لاسيما في ضوء تجربة المحاكم الأخيرة، وما آلت اليه الأوضاع في مستهل عام ٢٠٠٩ أثر تولي "شريف الشيخ أحمد" الرئيس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية السلطة في مقاديشو في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ منصب رئاسة الجمهورية بعد اتفاقه مع رموز الحكومة الانتقالية السابقة برئاسة "عبد الله يوسف احمد"، وتحت رعاية أمريكية أوروبية وتسهيلات من لدن الجارة اللدودة إثيوبيا [١]، فأن الأمر يتطلب تحليل كيف آلت مقاليد السلطة الى "شريف" – العدو السابق للولايات المتحدة وإثيوبيا وكينيا– برضا هؤلاء الأعداء! وكيف تحول حلفاء "شريف" من حركة شباب المجاهدين وجماعة الاتحاد أو الحزب الإسلامي بقيادة "الشيخ حسن طاهر عويس" الى أعداء وخصوم يسعون لازاحته عن السلطة بل تكفيره وتبرير قتله على زعم أنه أصبح مرتداً [٢].

هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه باختصار ودقة جهد ما توفر لها من معلومات متاحة وهذا الأمر يقودنا لا محالة الى تسليط الضوء على القوى الفاعلة الحقيقية على الساحة الصومالية، وفقاً لما تبلور من أحداث خلال عام ٢٠٠٩، واستشراف المستقبل المنظور لما بعد العام ٢٠١٠ والسنوات القليلة القادمة من ولاية الرئيس شريف التي يفترض أن تنتهي رسمياً عام ٢٠١٤، أن سارت الأمور على وفق ما تشتهي رياحه لإكمال ولايته الرئاسية ٢٠٠٩–٢٠١٤ التي تتهددها الأخطار والتحديات من كل حدب وصوب.

---

[١] **د.إجلال رأفت، (العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي)، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٧، يوليو– تموز، ٢٠٠٩، ص١٧٠؛ وقارن مع: عطية عيسوي، (الصومال.. أرض العجائب والمطامع والصراعات)، المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٢، العدد ٣٦٦، ص١٤٢.**

[٢] **عيسوي، المصدر نفسه، ص١٤٤.**

١. ظهور المحاكم الشرعية الإسلامية الصومالية:

نبدأ التحليل إذن، من المحاكم الشرعية الإسلامية التي جاءت "بشريف" من عالم التصوف والدراسة الدينية الى منصب رئاسة الجمهورية وهو لم يزل في ريعان الشباب (مواليد ١٩٦٤، قبية الهاوية، عشيرة أبقال، مدينة جوهر، جنوب وسط الصومال)[٣]. هذه المحاكم التي أصبحت اليوم أثراً بعد عين– على الأقل في شكلها الأول الذي ظهرت به أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

ومن الغريب والمتناقض أيضاً أن نقول أن المحاكم الإسلامية هي القوة الأولى والرقم الصعب في المعادلة الصومالية وهي في الوقت نفسه القوة المنفرطة بل والمتشرذمة أو الأصح المنحلة أو المنشقة على نفسها، عائدة بالزمن الى الوراء، الى بعض مكوناتها الأصلية التي انبثقت منها. وللتوضيح نقول، وباختصار شديد، أن ظهور المحاكم أرتبط بشكل أو آخر بظهور الحركة الإسلامية (السياسية) في الصومال، التي تعود جذورها الى حقبة الستينيات من القرن الماضي، بيد أنها لم تأخذ مسارها الذي كانت ترغب بسلوكه بسبب المضايقات التي تعرضت لها في عهد الرئيس "محمد زياد بري" ١٩٦٩–١٩٩١. وفي أواخر عهده ظهرت إرهاصات تكوين جماعة الاتحاد الإسلامي نهاية العام ١٩٨٩ ومن أشهر زعمائه الآن (الشيخ حسن طاهر عويس) المتهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتطرف والإرهاب والعلاقة مع تنظيم القاعدة، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٤].

ويعود جذر المحاكم الإسلامية الى منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما ظهرت نواة أول محكمة شرعية في شمالي مقديشو لتنظيم الحياة الاجتماعية وإيجاد حل للنزاعات عبر إنشاء قوة أمنية لحماية أفراد المنطقة ثم ظهرت محكمة ثانية وثالثة حتى وصل عددها الى ١٣ محكمة، وكان أبرز رموزها الشيخ شريف شيخ احمد (الرئيس الحالي)، والشيخ "حسن محمد"(*)، والشيخ طاهر

---

[٣] **(حرب الصومال: الانعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل)، آفاق أفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للأستعلامات المصرية، العدد ٢٥ صيف ٢٠٠٧، ص ص٢٨–٢٩.**

[٤] **المصدر نفسه، ص ص٢٤، ٢٥، ٢٨؛ وقارن مع إجلال رأفت، مصدر سابق، ص ص١٨٩–١٩٠.**

(*) **الشيخ حسن محمد، أو كما يرد في كثير من المصادر تحت اسم الشيخ محمد معلم حسن، وهو من المؤسسين الفاعلين للمحاكم الإسلامية، وأول من ترأس مجلس المحاكم الإسلامية، وهو من قبيلة الهاوية، وكان من المؤيدين لتأسيس قوة عسكرية خاصة بالمحاكم. والشيخ حسن، يعد من القياديين الإسلاميين البارزين في الصومال وكان شريف شيخ احمد (رئيس الصومال الحالي) أحد طلابه ومريديه. والأخير (شريف) أسس مع عدد من طلاب هذا الشيخ– كما يرد في هذا البحث– نواة أول محكمة إسلامية في شمالي العاصمة مقديشو، عندما كان هذا الشمال= =تحت نفوذ رجل الأعمال علي مهدي محمد ١٩٩١–٢٠٠٦، الذي (محمد) كانت له علاقة جيدة مع الإسلاميين**

عويس، وأعضاء سابقين من الاتحاد الإسلامي. وكان معظم أعضاء هذه المحاكم من أبناء قبيلة الهاوية، المنتشرين في العاصمة مقديشو وأجزاء من وسط وجنوب الصومال [٥].

وخلال عام ٢٠٠٤ وبعد لقاءات ومفاوضات تمكن زعماء هذه المحاكم من توحيدها في كيان واحد أطلق عليه اتحاد المحاكم الإسلامية تحت زعامة شريف شيخ احمد. وخلال عام ٢٠٠٦ تبلور الاتحاد في إطار مجلسي منظم ضم مجلسين الأول للشورى وضم واحداً وتسعين عضواً متوزعين على فعاليات اجتماعية متنوعة منهم رجل الأعمال ومنهم رجل الميليشيا والتاجر والمعلم، والإسلامي السلفي المعتدل والسلفي الجهادي (الذي يؤمن بالقتال واستخدام السلاح) والصوفي

برغم علاقته الوثيقة مع الحكومة الأثيوبية التي لا تكن وداً للإسلاميين. وعلي مهدي محمد هو أحد قادة الحرب الأهلية في الصومال، وأسس مع الجنرال محمد فرح عيديد حزب المؤتمر الصومالي المتحد – في بداية عقد التسعينيات – وكان جميع أعضاء الحزب بما فيهم (محمد وعيديد) من قبيلة الهاوية التي يتشكل منها معظم سكان مقديشو وضواحيها. وتمكن هذا الحزب من إسقاط حكم الرئيس محمد زياد بري ٦٩–١٩٩١، لكن الحزب انشق بعد ذلك – بسبب الصراع على السلطة بين محمد وعيديد – الى جناحين، الأول بقيادة (محمد) الذي سيطر على شمالي العاصمة، والثاني بقيادة (عيديد) الذي سيطر على جنوبي العاصمة.

وتذهب مصادر أخرى الى أن أول محكمة ظهرت شمالي مقديشو في عهد سيطرة علي مهدي محمد، سنة ١٩٩٤ على يد الشيخ علي محمود، الذي حاول الاحتكام الى الشريعة الإسلامية وفق المذهب الشافعي، الا أن نفوذ الشيخ محمود قد ضعف بسبب خضوعه لنفوذ (الاتحاد الإسلامي) المتشدد، الذي كان ولا يزال تحت قيادة الشيخ حسن طاهر عويس.

وعلى صعيد آخر، تأخر ظهور المحاكم الإسلامية في جنوبي العاصمة مقديشو – التي كان يسيطر عليها الجنرال محمد فرح عيديد خلال المدة ٩١–١٩٩٦، والذي كان مناهضاً لحركات الإسلام السياسي – ولإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية – في آن واحد! وكان يسعى لتحرير الصومال وإقامة دولة صومالية موحدة، لكنه قتل عام ١٩٩٦ في ذروة الحرب الأهلية. وهناك من يقول، أنه قتل يوم ٢/آب/ أغسطس – ١٩٩٥.

ينظر فيما تقدم:

د.حمدي عبد الرحمن حسن، (تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي)، آفاق أفريقية، العدد ٢٦ خريف ٢٠٠٧ ص١٩ (المحاكم الإسلامية أسباب الصعود والهبوط)، آفاق أفريقية العدد ٢٥، صيف، ٢٠٠٧، ص٢١، ٢٢؛ د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، (التدخل الدولي في الصومال) مجلة كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد ١٣، ١٩٩٥، صفحات متفرقة.

[٥] د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، (هل تنجح المحاكم الإسلامية الشرعية في احكام سيطرتها على عموم الصومال؟)، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العددان ٣٦–٣٧ صيف وخريف ٢٠٠٦، ص١٥١؛ وقارن مع د.حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص ص١٩–٢٠؛ إجلال رأفت، مصدر سابق، ص ص١٦٩–١٧٠؛ (المحاكم الإسلامية أسباب الصعود والهبوط) مصدر سابق، ص ص٢٢، ٢٥.

وغيرهم. وكان المجلس بزعامة طاهر حسن عويس– الذي سبقت الإشارة اليه، وهو إسلامي سلفي جهادي متشدد، مناوئ للولايات المتحدة وإثيوبيا، ومتهم من قبل واشنطن بالإرهاب. أما المجلس الثاني فهو التنفيذي وكان برئاسة شريف شيخ احمد ويضم عشرة أعضاء وله ذراع تنفيذية تتمثل بالمحاكم الشرعية التي أصبح عددها ثلاثين محكمة، وذراع عسكرية تتجسد بالتنظيم الذي أصبح يعرف بـ شباب المجاهدين وهم جماعة متطرفة معظم أعضائها من السلفيين الجهاديين المتشددين [٦].

ويمكن القول أن المحاكم في تكوينها النهائي الذي تبلور عام ٢٠٠٦ استطاعت تحقيق أعظم انتصاراتها على الحكومة المؤقتة التي انبثقت عام ٢٠٠٤ عن مؤتمر عقد في كينيا برعاية أمريكية وأوروبية ومباركة أممية من الأمم المتحدة فضلاً عن تأييد إثيوبيا وكينيا ومعارضة ارتيريا (بسبب خلافها الحاد مع إثيوبيا الذي أفضى الى حرب بينهما عامي ١٩٩٨–٢٠٠٠)، وهو المؤتمر الذي انتخب حكومة صومالية برئاسة عبد الله يوسف احمد (من قبيلة الدارود ورئيس إقليم بونت الانفصالي وسط الصومال) رئيساً للجمهورية، والبروفسور علي جيد محمد (من قبيلة الهاوية) رئيساً للوزراء. هذه الحكومة سقطت– كما نوهت الدراسة– على يد قوات المحاكم الإسلامية منتصف العام ٢٠٠٦ التي سيطرت على العاصمة مقديشو وأجزاء واسعة من وسط وجنوب البلاد [٧].

وهذا يعني أن العام ٢٠٠٦ كان عاماً ذهبياً للمحاكم الإسلامية، ليس بسبب انتصاراتها المفاجئة والمذهلة على الحكومة المؤقتة المدعومة سياسياً وعسكرياً من دول الجوار الإثيوبي– الكيني والدولي (أمريكا– الاتحاد الأوروبي– الأمم المتحدة) حسب، وإنما وهذا هو المهم بسبب توحدها في إطار مشترك، وبأهداف محددة هي توحيد الصومال وتحريرها من السيطرة الأجنبية وإقامة حكومة إسلامية تعتمد الشريعة في نظامها وأحكامها [*].

---

[٦] **بغدادي، المصدر نفسه، ص١٥١؛ رأفت، ص١٦٩–١٧٠؛ (المحاكم الإسلامية...) ص ص١٩، ٢٥، ٢٧؛ د.حمدي عبد الرحمن حسن، ص٢٠.**

[٧] **بغدادي، ص١٥٣–١٥٤؛ رأفت، ص١٦٩–١٧٠؛ د.حمدي عبد الرحمن حسن، (التنافس الدولي في القرن الأفريقي)، السياسة الدولية، العدد السابع والسبعون بعد المائة، يوليو/تموز ٢٠٠٩، ص ص١٧٣–١٧٤؛ (المحاكم الإسلامية...)، ص٢٢.**

[*] **من الجدير بالذكر، أنه فور سقوط حكومة الرئيس عبد الله يوسف احمد– منتصف عام ٢٠٠٦– على يد قوات المحاكم الإسلامية، واستشعاراً منها بالخطر على مصالحها في القرن الأفريقي، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية، من بين مجموعة إجراءات اتخذتها، الى تشكيل لجنة دولية لمتابعة الحدث الصومالي، اطلقت عليها تسمية= ="مجموعة الاتصال الدولية بشأن الصومال". وهذه المجموعة التي تكونت بقرار أمريكي بعد شهر واحد من سيطرة المحاكم الإسلامية على السلطة في العاصمة مقديشو، الى عقد أول اجتماع لها في نيويورك بتاريخ ١٥/ تموز/**

ولعلاقة الموضوع باتجاهات التحول الممكنة مستقبلاً، فأنه لابد من وقفة قصيرة عند المكونات الثلاثة التي شكلت جسد المحاكم الإسلامية.

٢. مكونات المحاكم الشرعية الإسلامية الصومالية.

٢-١- جماعة (آل الشيخ) أو (مجمع العلماء)، ومعظم أفراد هذه الجماعة في الأصل هم من طلبة الشيخ (محمد معلم حسن)، وهو قيادي إسلامي بارز، ومن أشهر أتباعه شريف شيخ احمد (رئيس الجمهورية الحالي). وعرف عن هذه المجموعة أنها ذات طبيعة فضفاضة وأتسم تنظيمها في البداية بعدم التشدد وضعف الانضباط مع شيء من الفوضوية. لكن ما كان يجمع أفرادها هو حبهم جميعاً للشيخ محمد معلم حسن وولائهم له. وكان من بين أفراد هذه المجموعة من هو متأثر بفكر الأخوان المسلمين، ومنهم من يتحدر من خلفية صوفية، كما هو الحال مع شريف شيخ احمد الذي هو أبن صوفي معروف في المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال. اذ يعد أبوه الشيخ (احمد موسى) من أبرز أتباع الطريقة الإدريسية في البلاد. بيد أن شريف لم ينخرط في الطرق الصوفية بعد تخرجه من معهد مقديشو

يوليو/٢٠٠٦، وأيدت إرسال قوات "سلام" دولية الى الصومال، واستحصلت على قرار من مجلس الأمن يتيح إرسال مثل هذه القوات في شهر كانون الأول ٢٠٠٦، الا أنه لم يأخذ طريقه الى التنفيذ، ثم صدر قرار من مجلس الأمن برقم ١٤١٨ في ١٥/ مايس-أيار/ ٢٠٠٧ يقضي بنشر قوات أممية (من الأمم المتحدة) في الصومال، عوضاً عن إرسال قوات أفريقية. ولم ينفذ هذا القرار- الذي كان يفترض إرسال ٢٧,٠٠٠ جندي و١٥٠٠ شرطي- حتى الآن.

ومما يجدر ذكره بشأن مجموعة الاتصال هذه، أن اعضاءها عدا الولايات المتحدة، كلهم من الاتحاد الأوروبي (بريطانيا، إيطاليا، النرويج، السويد، فرنسا) باستثناء دولة أفريقية واحدة، هي تنزانيا التي لها علاقات جيدة مع واشنطن.

المهم في كل ذلك، أن هذا الإجراء- عدا الإجراءات العسكرية والاستخباراتية والسياسية- التي اتخذتها الولايات المتحدة إزاء الصومال بعد سيطرة المحاكم الإسلامية على مقديشو منتصف العام ٢٠٠٦- يكشف جدية الاهتمام الأمريكي بالحدث الصومالي.

وبالنسبة للجانب الأوروبي، فأن معظم دوره يقتصر على التنسيق مع الجانب الأمريكي حول هذا الموضوع، مع العلم ان الاتحاد الأوروبي- هو أكبر جهة مانحة لما يسمى بـ المساعدات الإنسانية للصومال. وما يميز الجانب الأوروبي عن الأمريكي في الصومال، أن الأوروبيين- الذين كان لثلاث من دولهم في الماضي حضوراً استعمارياً في المنطقة (فرنسا في جيبوتي- إيطاليا في الصومال الجنوبي، بريطانيا في الصومالي الشمالي)- أكثر ميلاً للتسوية السياسية والمصالحة الوطنية في الصومال.

ينظر فيما تقدم: "حرب الصومال..." مصدر سابق، ص٦؛ "المحاكم الإسلامية..." مصدر سابق ص١٦؛ الأجندة الأفريقية إعداد محمد جعفر، آفاق أفريقية، العدد ٢٨ ربيع ٢٠٠٨، ص٧.

الديني التابع للأزهر عام ١٩٨٨، اذ مارس التدريس وتنقل بين الصومال والسودان وليبيا وعاد الى مقديشو عام ٢٠٠١، وبدء من حينها نشاطه السياسي عبر إنشائه لإحدى المحاكم الشرعية التي تكاثر عددها ليصبح ١٣ محكمة وليصبح هو رئيس مجلسها التنفيذي الاتحادي كما مر بنا[٨].

واستطاع شريف في حينها أن يكوَّن نوعاً من العلاقة مع الرئيس الصومالي المؤقت (عبد القاسم صلاد حسن) ٢٠٠٠-٢٠٠٤ الذي جاءت به مؤتمرات المصالحة الصومالية في عرتا بجيبوتي الى السلطة عام ٢٠٠٠ من دون أي مشاركة للمحاكم الإسلامية[٩].

ويبدو أن (شريف) قد استثمر حينها بنجاح ميول (صلاد) الإسلامية المعتدلة، ومن يومها عرف (شريف) بمزاجه الإسلامي والسياسي المعتدل، بخلاف نظيره (عويس) الذي عرف عنه التشدد والتطرف، مما حدا في حينها بالرئيس (صلاد) الى إبعاده عن الصومال (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، في حين ظل (شريف) يمارس نشاطه داخل الصومال طوال عهد (صلاد)[١٠]. لكنه دخل في أزمة مع الرئيس الانتقالي الجديد (عبد الله يوسف احمد) ٢٠٠٤-٢٠٠٩، لما عرف عن هذا الرئيس من ميول سياسية مناهضة للإسلاميين، ومنسجمة مع أمراء الحرب لاسيما منهم أولئك الموالين لإثيوبيا والولايات المتحدة وإيطاليا، لاسيما وأن الرئيس (عبد الله يوسف) نفسه كان من أمراء هذه الحرب، وأستقل بنفسه برئاسة إقليم بونت- وسط الصومال- مستغلاً في حينها انتماءه لقبيلة (دارود) التي كانت يومها مناهضة لقبيلة (الهاوية) بسبب سيطرة الأخيرة على العاصمة والمحاكم الإسلامية وفخرها الدائم بأنها صاحبة الفضل في إسقاط حكم الديكتاتور السابق الرئيس (محمد زياد بري) ١٩٦٩-١٩٩١ الذي ينتمي الى قبيلة (دارود)، وهي القبيلة نفسها التي ينتمي لها الرئيس "السابق" عبد الله يوسف احمد، بخلاف الشيخ شريف (الرئيس الحالي) الذي ينتمي الى قبيلة الهاوية- فرع الابقال[١١].

٢-٢- جماعة الاتحاد الإسلامي أو الحزب الإسلامي أو جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس. وهي الجماعة التي بدأت بالتكون منذ الثمانينيات بمبادرة من

---

[٨] "المحاكم الإسلامية..." مصدر سابق، ص ص٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦.

[٩] د.حمدي عبد الرحمن حسن، (تطورات القضية الصومالية...) مصدر سابق، ص١٩.

[١٠] عبد السلام بغدادي، (هل تنجح المحاكم...) ص١٥١، ١٥٢.؛ (المحاكم الإسلامية...) مصدر سابق، ص٢٨.

[١١] (الحكومة الصومالية الانتقالية، عوامل القوة ونقاط الضعف) آفاق أفريقية، العدد ٢٥، صيف ٢٠٠٧، ص١٤، ١٧؛ عبد السلام بغدادي (هل تنجح المحاكم...) ص١٥٠؛ الباحث نفسه، (التدخل الدولي في الصومال...) صفحات متفرقة.

(عويس) نفسه، وتعرضت لكثير من المضايقات عند ظهورها، وحكم على عويس ومن معه بالإعدام عام ١٩٨٧، الا أن الحكم خفف الى المؤبد بتدخل سعودي في حينها. وعادت الجماعة الى الحركة السياسية المباشرة بعد سقوط نظام زياد بري عام ١٩٩١، وبعدها بدأ نجم (عويس) يسطع وسط الجماعات الإسلامية في الصومال. وعرف عن (عويس)–، الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش الصومالي المنهار، ومتابعاً نشطاً للعلوم الإسلامية، ومشاركاً في حرب الأوغادين ضد إثيوبيا–، تطرفه وتشدده فيما يتعلق بضرورة إقامة حكم إسلامي في البلاد قائم على الشريعة الإسلامية ورفض الدستور المدني، ومناوئته لإثيوبيا التي يعدها العدو اللدود لبلاده بسبب احتلالها لإقليم أوغادين الصومالي وأطماعها المتواصلة في الصومال وتدخلها السياسي والعسكري المستمر في شؤونه الداخلية بدعم ومساندة من الولايات المتحدة. ولايزال تنظيمه يؤمن بالحلول العسكرية إزاء أعداء تطبيق الشريعة الإسلامية وإزاء الطامعين في أرض الصومال الكبرى أو الصومال الطبيعي الذي يضم أراضي اقتطعت من الصومال وألحقت قسراً بإثيوبيا عام ١٩٥٤، وكينيا عام ١٩٦١، وجيبوتي التي يشكل الصوماليون (قبائل العيسى) النسبة الأكبر من سكانها. وتنظيم الاتحاد الإسلامي الذي يقوده (عويس) ينتشر في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد بما في ذلك العاصمة مقديشو، وأعضاء التنظيم يحملون السلاح ولا يميلون الى الحلول السلمية، لذلك فأنهم غير مرحب بهم من قبل إثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة، وكانوا يمثلون الركن المتطرف ضمن اتحاد المحاكم الإسلامية ولكنهم في كل الأحوال كانوا أقل تطرفاً من تنظيم الشباب [١٢].

٢–٣– **تنظيم شباب المجاهدين**، على الرغم من أن الاتحاد الإسلامي، الذي يعد نفسه جزءاً من السلفية الجهادية ويسعى لإقامة دولة إسلامية بالقوة، ولذا عدته الولايات المتحدة تنظيماً إرهابياً متطرفاً، الا أنه– وكما تمت الإشارة– يعد أقل تطرفاً من تنظيم شباب المجاهدين، الذي بدأ يفرض نفسه على الساحة الصومالية في السنوات الأخيرة. ولا يعرف بالضبط تاريخ تأسيسه، الا أن البعض يؤكد ظهوره عام ٢٠٠٤، الا أن نشاطه أتضح عام ٢٠٠٧.

---

[١٢] **ينظر في ذلك: عطية عيسوي، ص ص١٤٢–١٤٤؛ د.حمدي حسن، (تطورات القضية الصومالية...) ص ص١٩، ٢٠؛ د.إجلال رأفت، ص ص١٦٩–١٧٠؛ (المحاكم الإسلامية أسباب الصعود والهبوط) ص ص٢٢ ، ٢٤، ٢٥؛ د.عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط٢، ٢٠٠٠) ص ص٣٣–٣٤، ١٦١–١٧٩.**

وبرغم أنه لم يشارك في تأسيس المحاكم الإسلامية، الا أنه أنضم اليها أواسط العام ٢٠٠٦، وبعدها بدأ نجمه بالتبلور والسطوع. ويرى بعض من أعضاء التنظيم أن جذور تكوينه تعود الى العام ١٩٤٣ عندما ظهر في مقديشو حزب سياسي باسم رابطة وحدة الشباب الصومالي، أو نادي الشباب الصومالي، الذي قاد الصومال الى التحرر من الاستعمار. وخلال احتدام المعارك بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا والولايات المتحدة للمدة من منتصف عام ٢٠٠٦ وحتى مطلع عام ٢٠٠٧ الذي شهد انهيار حكم المحاكم الإسلامية، على يد القوات الإثيوبية المدعومة أمريكياً، كان تنظيم الشباب يمثل الذراع العسكري الأقوى للمحاكم، والتنظيم العسكري المحلي الأول في البلاد [١٣].

ويؤمن أعضاؤه بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل لا يقبل المرونة ضمن حكم إسلامي، وضرورة إخراج جميع القوات الأجنبية من البلاد، بما فيها قوات حفظ السلام الأفريقية Amisom "المكونة حالياً من قوات أوغندية ١٦٠٠ جندي- كتيبتين- وبورندية ١٩٢ جندي" وإخراج ما تسميهم عملاء إثيوبيا من أي تشكيل حكومي في البلاد [١٤]. ولا يعرف الكثير عن قيادات التنظيم، وأن كان البعض يعتقد أن له علاقة بالاتحاد الإسلامي، وأنه يدين بالولاء للشيخ حسن طاهر عويس، الا أن البعض يعتقد أن له قياداته الخاصة، ويبدو أن الأسباب الأمنية تحول دون الإعلان عن قادة التنظيم، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت ضمن تقريرها السنوي حول ما يسمى بالإرهاب لعام ٢٠٠٧، والذي صدر في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، أن هذه الجماعة رايكالية متطرفة، وأنها تمثل التهديد الأكثر خطورة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وأن بعض أفرادها- وفقاً للتقرير- ينتمون للقاعدة، وأنهم تدربوا في أفغانستان [١٥].

وهذا ما يجعلهم بطبيعة الحال هدفاً مستمراً للولايات المتحدة، لذلك أشارت بعض المصادر أن القائد العسكري (السابق) للجماعة قد قتل على يد القوات الأمريكية، في إحدى غاراتها الجوية على الصومال. وعلى الأرجح أن اسمه أدن حاشي عيرو الملقب بـ(أبو حسين الأنصاري) وأنه قتل

---

[١٣] ينظر في ذلك: رأفت، ص١٦٩-١٧٠؛ (المحاكم الإسلامية...) ص٢٥؛ عبد السلام بغدادي (هل تنجح المحاكم...) ص١٥١؛ شيرين عبد المنعم (فصائل المقاومة الصومالية وإمكانية تحرير الصومال). التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية) الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨، ص٢٢٣.

[١٤] شيرين عبد المنعم، المصدر نفسه، ص٢٢٣؛ محمد جعفر (إعداد)، الأجندة الأفريقية، مصدر سابق، ص٧.

[١٥] سامي السيد احمد، (المعضلة الأمنية المزمنة في القرن الأفريقي والموقف الأمريكي منها)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ص١٤١؛ (المحاكم الإسلامية...) ص٢٥.

عام ٢٠٠٨ [١٦]. ومن الرموز الأخرى في التنظيم، احمد عيدي، إبراهيم حاج جامع (إبراهيم أفغاني)، مختار أبو منصور، يوسف أنطعدي، محمد عبدو كودني الذي يعتقد أنه درس في باكستان، وأنه الزعيم الحالي للجماعة، أو على الأقل في طليعة قادة التنظيم. ويعتقد بعض المراقبين أن معظم قيادات التنظيم الحالي الذين ينتشرون في الجنوب الصومالي هم من الأعضاء السابقين في الاتحاد الإسلامي الذي يقوده طاهر عويس [١٧].

ويمتلك تنظيم شباب المجاهدين، الذي يؤمن بالسلفية– الحركية (الجهادية– المقاتلة) قوة عسكرية فاعلة يتراوح عددها بين ٣٠٠٠ الى ٦٠٠٠ مقاتل مدربين بشكل جيد، وينسب لهم القيام بكثير من العمليات المسلحة، فضلاً عن عمليات استهداف رجال الشرطة والجيش، واستخدام التكتيكات الحديثة في القتال. وتعد هذه القوة، التنظيم الأكثر مقدرة على الساحة المحلية، ويتخذ أعضاؤها من الجهاد شعاراً لهم ولا يكترثون كثيراً لمفهوم الدولة الوطنية، لاسيما وأن مفهوم الدولة ضعيف أصلاً في الثقافة السياسية الصومالية بسبب استفحال الظاهرة القبلية والمناطقية برغم أن الشعب الصومالي يعد من أكثر شعوب أفريقيا والعالم تجانساً (قومية واحدة/ دين واحد/ مذهب واحد/ ثقافة مشتركة/ نمط حياتي متشابه!).

وعليه يفضل أعضاء التنظيم، علماً أسوداً يتوسطه السيف وكلمة التوحيد على العلم الوطني الصومالي الأزرق اللون ذو النجمة البيضاء الخماسية [١٨].

ويصدر التنظيم مجلة أسمها "ملة إبراهيم"، وهي متأثرة بالفكر السلفي– الحركي (الجهادي). والمجلة تدعوا من خلال كتاباتها القبائل الصومالية للانضمام للتيار السلفي– الحركي (المقاتل). وقد أصدر التنظيم خلال عام ٢٠٠٨ شريطاً مصوراً يظهر متطوعين من جنسيات

---

[١٦] **سامي السيد احمد، المصدر نفسه، ص١٤١؛ شيرين عبد المنعم، مصدر سابق، ص٢٢٣.**

[١٧] **(المحاكم الإسلامية...) ص٢٥؛ شيرين عبد المنعم، ص٢٢٣؛ عطية عيسوي، ص١٤٤؛ كذلك ورقة إدريس عبد الله احمد، مدير مؤسسة اسمرا للدراسات والأبحاث العلمية (اريتريا) الموسومة (النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي) في الحلقة النقاشية: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا– الواقع والمستقبل. الأردن/ عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأحد ٢٠٠٩/١١/٢٢.**

[١٨] **ينظر: عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية.... ص٣٢، ١٦١–١٧٩؛ عطية عيسوي، ص١٤٤؛ شيرين عبد المنعم، ص٢٢٣؛ (المحاكم الإسلامية...) ص٢٥؛ د. احمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥) ص ص١٢١–١٢٤.**

مختلفة. كما دعا التنظيم خلال الشريط الشباب للانضمام الى الحركة بلغات عدة، من بينها الإنكليزية والأوردو [١٩].

وذكرت صحيفة التايمز في عددها ليوم ٢٠٠٩/٥/٢٣، أنها توصلت لمعلومات تؤكد وجود نحو ألف من المقاتلين الأجانب. بينهم بريطانيون وأمريكيون بين صفوف الجماعات المتشددة التي تقاتل الحكومة في مقديشو.

وأضافت الصحيفة اللندنية، أن ٣٠٠ مقاتل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ودول غربية أخرى دخلوا الصومال خلال شهر مايس/ أيار ٢٠٠٩! [٢٠].

ومن الجدير بالذكر، أن التنظيم يوزع نفسه حالياً على قسمين، أحدهما يسمى جيش العسرة، وهو مختص بالجانب العسكري، والعمليات القتالية، والآخر يدعى جيش الحسبة، ويتولى فرض السيطرة والنظام على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم [٢١].

٣- صعود وسقوط المحاكم الإسلامية ومتغيرات التدخل الأمريكي- الإثيوبي ٢٠٠٦-٢٠٠٩

هذه القوى الثلاث التي شكلت اتحاد المحاكم الإسلامية "جماعة الرئيس شريف شيخ احمد، والشيخ حسن طاهر عويس زعيم الاتحاد الإسلامي الذي أصبح اسمه الآن "جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة"، وتنظيم شباب المجاهدين" تمكنت من السيطرة على السلطة في مقديشو وفرضت سيطرتها على وسط وجنوب الصومال بما في ذلك ميناء كيسمايو الإستراتيجي في أقصى الجنوب، للمدة من وسط عام ٢٠٠٦ وحتى الأسبوع الأخير من العام نفسه. اذ اتخذت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بإسقاط هذه الحكومة، وإعادة حكومة (عبد الله يوسف احمد) الى السلطة بعد أن حشرت هذه الحكومة في رقعة صغيرة من الصومال على أرض مدينة بيضوا القريبة من الحدود مع إثيوبيا. ونفذت واشنطن قرارها عبر الإيعاز الى حكومة إثيوبيا برئاسة (ميليس زيناوي) بالتدخل عسكرياً، وقامت الإدارة الأمريكية بإسناد القوات الغازية بالمعدات والدعم الجوي. وكان تبرير الإدارة

---

[١٩] مراد بطل الشيشاني، (القاعدة وقوس الأزمات... من الصومال الى باكستان) السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩ ص ص١٢٣-١٢٤؛ وقارن مع:.The Economist, 10-2-2008

[٢٠] المصدر نفسه، (الشيشاني) ص١٢٤ وقارن مع:.The Time, 23/5/2009

[٢١] الشيشاني، المصدر نفسه، ص١٢٣.

الأمريكية أنها فعلت ذلك لمنع انتشار المد الإسلامي المتطرف، ومنع تغلغل تنظيم القاعدة الذي وجد ملاذاً له عند بعض فصائل المحاكم الإسلامية [٢٢].

وتدير الولايات المتحدة نشاطها العسكري والمخابراتي الآن من خلال قاعدتها الجديدة (لامونيه) في جيبوتي حيث يرابط ٢٠٠٠ عسكري أمريكي هناك، وهم مرتبطون بقيادة أفريكوم التي استحدثت مؤخراً لإدارة العمليات العسكرية الأمريكية في أفريقيا [٢٣].

وقامت الإدارة الأمريكية في الوقت نفسه بمحاصرة النشاط الإسلامي في الصومال عبر قطع مصادر تمويل الجمعيات الخيرية ومحاربة نشاط المؤسسات المالية العاملة في الصومال ذات التوجه الإسلامي، مثل مؤسسة التقوى ومؤسسة البركة الاقتصادية التي جمد الغرب جميع أرصدتها فيما بعد بتهمة مساندة الإرهاب. وفي الوقت نفسه قامت واشنطن بفتح مكاتب أمنية وتجنيد مواطنين للتجسس على النشاطات الإسلامية، وتكثيف الجهد الاستخباري مع دول جوار الصومال لاسيما إثيوبيا وكينيا وجيبوتي [٢٤].

وأعقب انهيار حكم المحاكم الإسلامية– التي استطاعت أبان عهدها القصير في السلطة أن توفر بعض الأمن والاستقرار في وسط وجنوب الصومال– حدوث فوضى عارمة [٢٥] (*)، بسبب

---

[٢٢] (المحاكم الإسلامية...) ص٢٢؛ د.حمدي عبد الرحمن حسن (التنافس الدولي في القرن الأفريقي) مصدر سابق، ص ص١٧٣–١٧٤. الباحث نفسه، (تطورات القضية الصومالية..) مصدر سابق، ص ص١٩–٢٠؛ عبد السلام بغدادي، (هل تنجح المحاكم..) ص ص١٥١–١٥٢.

[٢٣] د.حمدي عبد الرحمن حسن، (التنافس الدولي...) ص١٧٤.

[٢٤] د.حمدي عبد الرحمن حسن، (تطورات القضية الصومالية...) ص ص٢٧–٢٨.

[٢٥] المصدر نفسه، ص ص٢٧–٢٨.

(*) يقف كثير من الباحثين عند أسباب انهيار تجربة المحاكم الإسلامية، لاسيما وأنها استطاعت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ من احكام سيطرتها على وسط وجنوب الصومال، بما في ذلك السيطرة على العاصمة مقديشو، وميناء كيسمايو في أقصى جنوب البلاد عند الحدود مع كينيا. وهم يرون– وهذا لا يحتاج الى تأكيد أن العامل الخارجي– كان هو الأساس وراء انهيار هذا الحكم، اذ لا طاقة للمحاكم مهما أوتيت من قوة أن تحافظ على مكاسبها الإستراتيجية أمام زحف القوات العسكرية الأثيوبية المدعومة بالقوة الأمريكية والدعم الكيني، فضلاً عن الدعم الدولي (المعنوي) للحكومة الانتقالية المؤقتة– المناهضة لحكم المحاكم الإسلامية– برئاسة عبد الله يوسف احمد– الموالي لإثيوبيا وإيطاليا والولايات المتحدة والمناوئ للتيارات الإسلامية في عموم الصومال. لذلك فأن الباحثين والمراقبين لا يقفون طويلاً أمام هذا المتغير الموضوعي، لأنه يتعلق بإختلال الموازين الإستراتيجية بين المحاكم الإسلامية ومناوئيها. لكن الباحثين يقفون عند الأسباب الداخلية التي أدت الى انهيار حكم المحاكم الإسلامية أو شاركت في انهياره، ومن هذه الأسباب نذكر:=

اندلاع القتال مجدداً بين القوات الإثيوبية المحتلة وأنصار حكومة (عبد الله يوسف احمد)، لاسيما أولئك الذين يطلق عليهم (أمراء الحرب– أو – لوردات الحرب الأهلية) الذين أسسوا تحالفاً أطلق عليه تسمية "التحالف من اجل السلام ومكافحة الإرهاب" بدعم ومساندة مباشرة من واشنطن[٢٦]، وبين فلول المحاكم الإسلامية، الذين شكلوا قوة عسكرية جديدة– في ٩–٦–٢٠٠٨ أطلقوا عليها تسمية "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال"[٢٧]. بيد أن متغيراً قد حصل، وهو اقتناع الشيخ شريف شيخ احمد أو إقناعه من قبل الولايات المتحدة– لاسيما بعد لجوئه الى كينيا أثر خسارته السلطة والمعركة مطلع عام ٢٠٠٧– بالقبول بالتفاوض والحوار مع حكومة عبد الله يوسف احمد ومع إثيوبيا والوصول الى حل يؤدي الى اقتسام السلطة وإنهاء النزاع، على أن يفك شريف تحالفه أو أي

=١. تباين الأطر المرجعية للجماعات المنضوية تحت لواء المحاكم الإسلامية، فمنهم من اعتمد مرجعية معتدلة مثل شريف شيخ احمد، ومنهم من أتبع سبلاً متطرفة مثل الشيخ حسن طاهر عويس، ومنهم من كان ذا جذر صوفي، ومنهم من كان ذا توجه سلفي، بل أن بعضهم أتخذ من السلفية الحركية (الجهادية– المقاتلة) منطلقاً نظرياً وإطاراً للتحرك، وهذا ما يلاحظ بوضوح على أتباع تنظيم شباب المجاهدين (السلفي الحركي المتشدد). ولا ريب أن هذه التباينات في المنطلقات النظرية لمكونات المحاكم الإسلامية، سهلت فيما بعد حدوث الانشقاق بين أنصار شريف شيخ احمد (المعتدل وذو الجذر الصوفي) وبين انصار عويس (السلفي الحركي) ونظرائه من تنظيم شباب المجاهدين.

٢. هيمنة الجناح المتشدد من الإسلاميين (السلفيين والحركيين) على قيادات المحاكم الإسلامية، ولاسيما داخل مجلس الشورى الذي كان تحت قيادة عويس، مما أدى في المحصلة الى نفور كثير من أهالي الصومال من المحاكم، لاسيما وأن هذا الجناح سعى الى تطبيق احكام الشريعة– وفق اجتهاده– دون أن تتوافر المقومات لتطبيقها في شعب يعاني من الفقر والحرمان وانعدام الأمن والاستقرار.

٣. أقتصرت عضوية المحاكم الإسلامية، على أبناء قبيلة الهاوية الصومالية– في الأعم الأغلب– من دون بقية القبائل الصومالية، لاسيما الكبيرة منها مثل قبيلة الدارود أو الداروط التي ينتمي اليها الرئيسان السابقان (محمد زياد بري وعبد الله يوسف احمد)، أو قبيلة الاسحاقي المستقلة حالياً بإقليم أرض الصومال وعاصمته الحالية (هرجيسا)، أو قبيلة الدير في وسط البلاد. وهذا الأمر أفقد المحاكم كثير من "شرعيتها" و"شعبيتها"، ومن ثم قلل من أنصارها وحلفائها المحليين، وأن كان هذا الأمر جاء عفوياً وبشكل غير مقصود، لأن المحاكم أصلاً نشأت وسط العاصمة وجوارها، وهو وسط تسكنه حصراً– والى حد كبير– قبائل الهاوية– التي ينحدر منها (شريف) و(عويس).

٤. قلة خبرة قادة المحاكم الإسلامية بالشؤون السياسية وقضايا الحكم والسلطة، مما أوقعهم في كثير من المشكلات. كما أن سيطرة الهاجس الأمني على تفكير هؤلاء القادة، أفقدهم الكثير من فرص التفرغ لإدارة أمور الدولة من الداخل، وتدبير علاقاتها مع الخارج ومراعاة التوازنات الإقليمية والدولية.

[٢٦] (المحاكم الإسلامية...) مصدر سابق، ص ٢٢–٢٣؛ د.عبد السلام بغدادي (هل تنجح المحاكم...)، ص١٥١.

[٢٧] ينظر في ذلك: شيرين عبد المنعم، ص٢٢٤؛ سامي السيد احمد، ص١٣٦؛ محمد جعفر (إعداد) الأجندة الأفريقية، مصدر سابق، ص٧.

ارتباط له مع أي جماعة مسلحة، مقابل أن تنسحب القوات الإثيوبية المحتلة من الأراضي الصومالية[٢٨].

وعلى الرغم من أن شريف تعهد بمقاتلة القوات الإثيوبية اذا لم تسحب قواتها من الصومال[٢٩] (لا تزال القوات الإثيوبية حتى اللحظة- مع إطلالة العام ٢٠١٠- لم تنسحب من الأجزاء الغربية المحيطة بمدينة بيضوا وجوارها)، الا أن رفاق شريف وحلفاءه في "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" رفضوا الاتفاق ورفضوا أي مصالحة وطنية مع من أسموهم بـ عملاء إثيوبيا (حكومة عبد الله يوسف احمد وأنصاره من زعماء الحرب الأهلية). ورأوا أن أي مفاوضات من هذا النوع- كما ورد على لسان أحدهم وهو مسؤول حركي (عسكري) في (التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال)- ويدعى شيخ (يوسف سياد أنعدي): (ستصنع انشقاقات داخل التحالف والمقاومة الصومالية عموماً، كما أنها ستعزز موقف العملاء وستعيق عملية تحرير البلاد من الاستعمار وستضر مصالح الأمة والمقاومة)[٣٠]- على حد تعبيره-

وعليه قدم أعضاء التحالف الصومالي- من معارضي شريف- خلاصة بمطالبهم تتضمن: خروج القوات الإثيوبية، وتحقيق سلام عادل لإنهاء مشكلات النزاع عبر حل سلمي بين فرقاء النزاع المحليين، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين. كما أنهم رفضوا قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤١٨ الصادر في ٢٠٠٧/٥/١٥ الذي تضمن نشر قوات أممية في الصومال عوضاً عن الأفريقية، وبرر أعضاء التحالف رفضهم، بأن قبول القرار يتطلب موافقة الشعب الصومالي والقوى السياسية كافة، لأنه قرار ينطوي على نشر ٢٧,٠٠٠ جندي و١٥٠٠ شرطي أممي في البلاد، وهو أمر يتطلب قبولاً عاماً من عموم الشعب الصومالي وقواه الفاعلة[٣١].

٤- قوى- المشهد الصومالي المعاصر- المحلية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وهكذا حدث الانقسام بين (شريف) وحلفائه، اذ وافق شريف على اقتسام السلطة مع أعضاء الحكومة السابقة، على أن يتولى هو رئاسة الجمهورية اعتباراً من شهر كانون الثاني- يناير ٢٠٠٩، وأن ينضم أنصاره الى الحكومة والبرلمان الانتقالي وهذا ما حصل، على أن تنسحب إثيوبيا

---

[٢٨] **سامي السيد احمد (المصدر نفسه) ص١٣٦؛ محمد جعفر، المصدر نفسه، ص٧؛ شيرين عبد المنعم، المصدر نفسه، ص٢٢٤.**

[٢٩] **سامي السيد احمد، ص١٣٦؛ رأفت، ص ص١٦٩-١٧٠.**

[٣٠] **محمد جعفر، ص٧.**

[٣١] **المصدر نفسه، ص٧ وما بعدها.**

من كامل الأراضي الصومالية، وهذا ما لم يتحقق بالكامل حتى الآن، اذ بقيت مجموعة من القوات الإثيوبية– كما تمت الإشارة– في بعض أجزاء الصومال الغربية [٣٢].

وبالمقابل أعلن حلفاء شريف السابقين من الاتحاد الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين الحرب على شريف وحكومته متهمين (شريف)– كما جاء في خطابات الاتحاد الإسلامي وزعيمه الشيخ عويس– بأنه عميل للغرب، وأنه باع القضية وأنه مرتد، تجب محاربته، وهي التهمة نفسها التي وجهها اليه أسامة بن لادن ودعا أنصاره الى محاربته وإسقاطه [٣٣].

٤–١– **القوتان الأساسيتان المتصادمتان "شريف– عويس"**. وهكذا شهد مطلع العام ٢٠٠٩ تبلور قوتين أساسيتين على الساحة الصومالية، الأولى بزعامة الرئيس شريف شيخ احمد (الزعيم التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية والرئيس الحالي للجمهورية) وقسم من أعضاء الحكومة الانتقالية الصومالية السابقة، وتحظى هذه القوة حالياً بدعم معنوي ومادي من قبل الولايات المتحدة وإثيوبيا وكينيا (تلقت حكومة شريف مؤخراً ٤٠ طناً من الأسلحة الأمريكية) [٣٤ (*)]، والقوة الثانية وتتشكل من مجموعتين متحالفتين هما جماعة الاتحاد الإسلامي (وأسمها الجديد جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة) وزعيمها الشيخ طاهر حسن عويس، وجماعة تنظيم الشباب المجاهدين. وهذه القوة تحمل السلاح وتقاتل بشراسة قوات الحكومة الحالية، وهي مدعومة من لدن ارتيريا (التي تدعمها نكاية بإثيوبيا– عدوتها اللدودة التي لا تزال تحتل أجزاء من ارتيريا)[(**)]. ومن هنا فأن البعض يطلق على هذه القوة تسمية (جماعة

---

[٣٢] رأفت، ص١٧٠؛ عيسوي، ص ص١٤٨–١٥٠.

[٣٣] عيسوي (المصدر نفسه)، ص١٤٤.

[٣٤] المصدر نفسه، ص ص١٤٩–١٥٠.

(*) تفكر الحكومة الصومالية برئاسة شريف شيخ احمد، باستحصال دعم عسكري أجنبي لمواجهة ما تتعرض له من هجمات متكررة من لدن قوات الاتحاد الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين. فضائية الجزيرة، ٢٠٠٩/١٢/٥.

(**) يبدو أن المصالح الإقليمية والدولية المتناقضة من جهة، وبريق الاستيلاء على السلطة من جهة أخرى، قد استطاعا شق الحركة الإسلامية.

فما أن انتخب البرلمان الصومالي المؤقت في جيبوتي شيخ شريف رئيساً للبلاد، حتى تعمق الخلاف بين زعيمي المحاكم، وانقسما على جناحين: متشدد (شيخ عويس ومعه فصيل الشباب الإسلامي) "شباب المجاهدين" المتهم باتصاله بالقاعدة ومعتدل (شيخ شريف ومعه الحكومة الصومالية المؤقتة). فعلى المستوى الإقليمي، لعبت ارتيريا وإثيوبيا الأدوار الرئيسة في تلك الأزمة، فقد أنعكس خلافهما على الساحة الصومالية، فحاولت كل دولة أن تصفي حساباتها مع الأخرى، من خلال استخدام الانقسامات القبلية الصومالية المذكورة. فساندت ارتيريا الجناح= =المتشدد، وساندت إثيوبيا الجناح المعتدل الذي أتهم بمناصرة الولايات المتحدة الأمريكية له. رأفت، ص١٧٠.

أسمرة) مقارنة بقوة شريف التي يطلق عليها تسمية (جماعة جيبوتي) لأنها انبثقت عبر مفاوضات مطولة في جيبوتي[٣٥]. وهكذا أصبحت اتجاهات التحول عند مشارف العام ٢٠١٠ في الصومال واضحة للعيان اذ تبلورت قوتان، الأولى حليفة لواشنطن وإثيوبيا ويتربع على هرمها الشيخ شريف شيخ احمد زعيم المحاكم الإسلامية السابق، والثانية مناوئة لواشنطن وإثيوبيا ومدعومة من ارتيريا ويجلس على قمتها الشيخ طاهر عويس وحلفاؤه من تنظيم شباب المجاهدين المتهمين من واشنطن بأن لهم علاقة مع تنظيم القاعدة، وأنهم يأوون أشخاصاً تتهمهم الإدارة الأمريكية بأنهم قادة تنظيم القاعدة في الشرق الأفريقي، ومن بينهم فيصل عبد الله، أبو طلحة السوداني، صالح علي صالح النبهاني وغيرهم[٣٦].

٤-٢- **القوى الثانوية.** والى جانب هاتين القوتين الرئيستين والمتصادمتين بشدة، فأن الساحة الصومالية تحفل بوجود قوى أخرى، لها تأثير محدود، وربما يتصاعد تأثيرها ونفوذها في المستقبل بحسب مجريات الصراع الدائر الآن بين جماعة شريف وجماعة عويس، ومن بين هذه الجماعات نذكر:

٤-٢-١- **حركة أهل السنة والجماعة،** ويرى كثير من المتابعين أنها تمثل اتحاد الطرق الصوفية في الصومال. والمعروف أن التيار الصوفي في الصومال قديم وقوي وله أتباع كثر ينتشرون في جميع أنحاء الصومال، ويقدر البعض عدد مريدي الصوفية بالملايين.ويهتم الصوفيون الذين يتبعون المذهب الشافعي بالأضرحة والمزارات الكثيرة المنتشرة في جنوب ووسط الصومال؛ ومن هنا فأنهم لا يكنون وداً للتيارات السلفية، القتالية منها وغير القتالية، لأن الأخيرة هدمت الكثير من هذه الأضرحة[٣٧].

وقارن مع مشاري الذايدي، (حتى لا ينطحنا القرن الأفريقي) الشرق الأوسط، السنة ٣٢، العدد ١١٣٤٧ في ٢٠٠٩/١٢/٢٢، ص٩.

[٣٥] رأفت، ص١٧٠؛ شيرين عبد المنعم، ص٢٢٤؛ مشاري الذايدي، ص٩.

[٣٦] (السياسة الأمريكية تجاه الصومال)، آفاق أفريقية، العدد ٢٥ صيف ٢٠٠٧، ص٦٢ وما بعدها.

[٣٧] ينظر: محمود البرعي (تقرير)، (حركة أهل السُنَّة والجماعة الصومالية تمنع ارتداء النقاب)، الشرق الأوسط "طبعة بغداد"، السنة ٣٢، العدد ١١٣٣٩ في ١٤- كانون الأول/ ديسمبر- ٢٠٠٩، ص١.=

=وقارن مع: "المحاكم الإسلامية..." ص٢٥ وكذلك مع إجلال رأفت، التي تقول في بحثها: أن الحركة الإسلامية الصومالية ظهرت أصلاً على شكل طرق صوفية منذ الستينيات من القرن الماضي، الا أن الرئيس الصومالي الأسبق محمد زياد بري ١٩٦٩-١٩٩١ منع وجودها عام ١٩٨٩، ص١٦٩.

وهذا الأمر دفع حركة أهل السنة والجماعة– التي لم تكن تؤمن بالخيارات العسكرية وتنزع نحو الحلول السلمية– الى حمل السلاح منذ عام ٢٠٠٨ للدفاع عن معتقداتها ومريديها ضد السلفيين الحركيين لاسيما منهم أعضاء تنظيم الشباب المجاهدين وأنصار الاتحاد (الحزب) الإسلامي. وفعلاً دخلت الحركة التي أسست ميلشيات خاصة بها في اشتباكات مسلحة مع مقاتلي حركة تنظيم الشباب والاتحاد الإسلامي في مناطق من وسط وجنوب الصومال الذي تسيطر عليه الحركتان الأخيرتان. وتمكنت حركة أهل السنة والجماعة منذ أواخر العام ٢٠٠٨ من السيطرة على مدن عدة في جنوب ووسط البلاد [٣٨].

ودخلت الحركة مؤخراً– في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٩– في اتفاق مع حكومة الرئيس شريف شيخ احمد، على مقاتلة أعضاء الحزب الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين، مقابل تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل الحكومة الصومالية وتدريس العلوم الإسلامية على وفق المذهب الشافعي الذي يتبعه معظم أبناء الشعب الصومالي [٣٩].

وتعد حركة أهل السنة والجماعة بذلك الحركة المسلحة الوحيدة في البلاد التي تؤيد الحكومة الحالية في مقديشو وتتعاون معها في محاربة الجماعات السلفية المعارضة والمسلحة [٤٠].

وحركة أهل السنة بطبيعتها معتدلة ومن هنا فهي مناوئة لأي توجه سلفي، لذلك نلاحظ أنها أصدرت قراراً– في شهر ديسمبر/ كانون الأول/ ٢٠٠٩– بمنع النساء من ارتداء النقاب وأي شيء يغطي الوجه. وذكرت الحركة أنها اتخذت هذا القرار لدواعي أمنية، ومنع حدوث تفجيرات انتحارية تنفذ بواسطة انتحاريين يرتدون النقاب على غرار التفجير الانتحاري الذي حدث في العاصمة مقديشو وأدى الى مقتل ٢٣ شخصاً بينهم ٣ من وزراء الحكومة– خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩–. وقال بيان لحركة أهل السنة "من الآن لا نسمح بارتداء النقاب في المناطق التي تسيطر عليها حركة أهل السنة والجماعة. وأنه تم اتخاذ هذا القرار من أجل تشديد الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحركة. ولتفادي وقوع تفجيرات انتحارية مماثلة لتفجير فندق شامو بمقديشو. النقاب ليس فريضة شرعية ومنعه فريضة أمنية في الوقت الراهن، لاسيما بعد ظهور عناصر تختفي بالنقاب لتنفيذ عمليات انتحارية مثل ما يحدث في مقديشو" [٤١]. ويلاقي هذا الطرح

---

[٣٨] محمود البرعي، ص١؛ قناة الجزيرة، ٢٠٠٩/١٢/٥.

[٣٩] البرعي (المصدر نفسه) ص١؛ الجزيرة، المصدر نفسه.

[٤٠] المصدران نفسهما، وقارن مع عيسوي، ص١٤٢.

[٤١] البرعي، المصدر نفسه، ص١.

بطبيعة الحال ارتياحاً وقبولاً من لدن أعضاء الحكومة الحالية التي يقودها شريف وكذلك من إثيوبيا والإدارة الأمريكية، لاسيما وأن الحركة اصطفت الى جانب حكومة شريف لقتال السلفيين الحركيين المنضوين تحت لواء الاتحاد (الحزب) الإسلامي وتنظيم شباب المجاهدين. ومن هنا يثير البعض لغطاً حول مصادر تمويل الحركة، ويقول هذا البعض من المراقبين أنها مدعومة من قبل إثيوبيا [٤٢] [*]، بسبب تلاقي أهدافهما في محاربة السلفيين الحركيين.

٤-٢-٢- الأخوان المسلمون:

وتمثلهم الحركة الإسلامية المعروفة بإسم (الإصلاح) والتي أسست عام ١٩٧٨، وهي مرتبطة بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وهي حركة معتدلة في أفكارها. وتعرف الحركة نفسها على أنها حركة إسلامية وطنية تسعى لبناء مجتمع صومالي ملتزم بتعاليم الإسلام وقائم على دعائم الأخوة والمساواة والعدالة. وأنها تؤمن بأن حل المشكلة الصومالية يأتي عبر المصالحة والحوار ونبذ العنف والاقتتال. ولم تكن هذه الحركة تعارض المحاكم الإسلامية، لكنها أيضاً لم تشارك في أعمالها.

وقبل أن تنهار المحاكم الإسلامية، قال إبراهيم الدسوقي الناطق الرسمي باسم حركة الإصلاح أن حركته غير مسلحة وعلاقتها مع المحاكم علاقة أخوية كما أنها علاقة تناصح.

لكن المحاكم الإسلامية لم تكن راضية عن موقف الحركة، اذ كانت تعده مراوغاً لذلك كانت تضيق عليها في بعض الحالات [٤٣]. ويمكن القول أن تأثير هذه الحركة محدود في الوقت الحاضر برغم أن لها امتداداً دولياً بحكم ارتباطها بالتنظيم العالمي للإخوان [٤٤].

٤-٢-٣- السلفيون الجدد:

---

[٤٢] **الجزيرة، ٢٠٠٩/١٢/٥.**

[*] **ومن الجدير بالذكر، أن حركة أهل السنة والجماعة ومعظم أنصار الحركة الصوفية في الصومال، لم تلجأ الى حمل السلاح قبل العام ٢٠٠٨، الا أنها شاركت المحاكم الإسلامية أبان سيطرتها على السلطة في مقديشو خلال عام ٢٠٠٦، وأيدت إجراءاتها في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد على وفق المذهب الشافعي الذي تتبعه. ينظر: "المحاكم الإسلامية..." ص٢١.**

[٤٣] **المصدر نفسه، ص ص٢٤، ٢٦.**

[٤٤] **المصدر نفسه، ص٢٤.**

وهؤلاء انشقوا عن جماعة الاتحاد الإسلامي التي يقودها الشيخ طاهر عويس، واتخذوا لأنفسهم مساراً إسلامياً معتدلاً لا يؤمن بالقتال أو الأسلوب العسكري، فهم ينبذون العنف، ويسعون لنشر أفكارهم بالطرق السلمية ومكافحة البدع والخرافات [٤٥]. – وفقاً لما يعلنون– ومن ثم فأنهم أقرب الى الحكومة منهم الى التيار السلفي الحركي.

٤ –٢ –٤ – القوى الأخرى:

فضلاً عما تم ذكره من تنظيمات فاعلة وغير فاعلة– وهي جميعاً محسوبة على الحركة الإسلامية– باستثناء بعض مناصري شريف من أعضاء حكومته الحالية الذين كانوا يعملون ضمن التحالف الذي أقامته إثيوبيا والولايات المتحدة، والمعروف بـ "التحالف من أجل السلام ومكافحة الإرهاب"– فأن هناك قوى أخرى على الساحة الصومالية– وهي بالمناسبة إسلامية أيضاً– لكنها غير فاعلة– على الأقل– حتى الآن، باستثناء قلة منها. ومن هذه القوى، نذكر: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مجموعة الدفاع عن الدين والوطن، رابطة علماء الصومال، منظمة الإنقاذ والمصالحة، قوات الشيخ يوسف أنطعدي التي انضمت الى تنظيم شباب المجاهدين، مجموعة الشيخ حسن التركي، وهي مجموعة مقاتلة (جهادية) تتمركز في أقصى جنوب الصومال، والشيخ متهم بأنه يتعامل مع القاعدة. وهناك مجموعة رجل الأعمال الحاج أبو بكر عمر عداني، والذي كان يعد أكبر ممول للمحاكم الإسلامية، وهو تاجر معروف ينتمي الى قبيلة الهاوية، وعنده ميناء خاص وفندق، وقدم في أثناء اشتداد المعارك بين المحاكم الإسلامية ومناوئيهم خدمات كبرى للاجئين وبذل جهوداً على طريق المصالحة الوطنية [٤٦]. ومما يجدر ذكره أن هذه القوى انضمت في حينها– أواسط العام ٢٠٠٦– الى المحاكم الإسلامية، أيام كانت المحاكم تحقق انتصارات متتالية على حكومة الرئيس المنتهية ولايته حالياً– (عبد الله يوسف احمد) ٢٠٠٤– ٢٠٠٩ [٤٧].

ومن القوى الأخرى على الساحة الصومالية، نذكر حركة رأس كمبوني، الجبهة الإسلامية، وفصيل المحاكم الإسلامية المستقلة، وهي تنظيمات ذات أهمية محدودة في الوقت الحاضر [٤٨].

الخاتمة:

---

[٤٥] **المصدر نفسه، ص٢٤.**

[٤٦] **(السياسة الأمريكية تجاه الصومال)، ص٦٢؛ (المحاكم الإسلامية...)، ص٣٠.**

[٤٧] **(السياسة الأمريكية تجاه الصومال)، ص٦٢.**

[٤٨] **عيسوي، ص١٤٤.**

استناداً الى المعطيات التي تمت الإشارة اليها، وفي ضوء مجريات الحركة السياسية والقتالية السريعة والحادة، وأجواء الحالة الاجتماعية– السياسية المتسمة بالتقلبات وتغيير الولاءات، فأن التنبؤ بالمشهد المستقبلي يبدو كمن يحاول أن يبدأ غبش فجره وسط ضباب كثيف يمنع عنه ضياء الشمس المتسلل فيحيله الى عتمة في أول النهار. وبعيداً من فذلكات الأدب وقريباً من وقائع عالم السياسة الواقعي والقاسي في آن، نقول: أن المشهد (السيناريو) الصومالي المعاصر ٢٠٠٩– ٢٠١٠، أفرز وبعد صراع ضاري على مدار عشرين سنة تقريباً، وأوقع أكثر من نصف مليون قتيل، وحوَّل ٤٣% من الشعب الصومالي الى جوعى ومشردين ولاجئين يعتمدون على المساعدات[٤٩]، وقاد نحو انهيار الدولة وضياع مفهوم المواطنة والولاء للوطن، وأدى الى عقد أكثر من ١٤ مؤتمراً للمصالحة الوطنية من غير جدوى وإبرام ١٦ اتفاقية سلام فاشلة، وقيام ١٤ حكومة انتقالية أحادية النظرة واستبعادية[٥٠]. أفرز هذا المشهد ونحن على مشارف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الميلادي، قوتان رئيستان متضادتان لا تطيق أحدهما الأخرى، الأولى تتجسد بحكومة الرئيس شريف شيخ احمد زعيم المجلس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية المنهارة ومن معه من بقايا الحكومة الانتقالية السابقة مدعومين من إثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية، والثانية تتمثل بقوات الاتحاد أو الحزب الإسلامي بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس وحلفائه من تنظيم شباب المجاهدين السلفيين الحركيين (الجهاديين) مدعومين من ارتيريا ومتهمين بإقامة نوع من العلاقة مع تنظيم القاعدة. مع وجود قوى أخرى على الساحة بيد أن تأثيرها لا يزال محدوداً، وأن كانت إحداها– وهي حركة أهل السنة والجماعة– تُنبأ من خلال امتلاكها للسلاح وتحولها الى حركة مقاتلة برغم انتمائها للتيار الصوفي وتحالفها مع حكومة شريف، بتحولها الى قوة محلية ثالثة على ساحة الصراع.

وبما أن الصراع يجمع أضداداً متباينين في العقيدة والتوجه السياسي، بين مجموعة إسلامية معتدلة وأخرى سلفية متشددة؛ بين مجموعة تؤمن بالتحالف مع واشنطن وأديس أبابا، وأخرى تخوَّن من يتحالف معهما وتكفره بل وتعده مرتداً عن الإسلام؛ فأن السيناريو (المشهد) القادم، يوميء بمزيد من الصراع بل والقتال الضاري بين الطرفين، وما يزيد من ضراوة المشهد أن أياً من الفريقين ليس بمقدوره حسم المعركة لصالحه وإحلال الأمن والسلام والاستقرار في ربوع الصومال، لأن انتصار الأول سيدفع بالطرف الثاني لامتهان خيار حرب العصابات، وانتصار الطرف الثاني

---

[٤٩] المصدر نفسه، ص١٤٤.

[٥٠] المصدر نفسه،ص١٤٢؛ وقارن مع د.حمدي عبد الرحمن حسن، (تطورات القضية الصومالية...)،ص١٧–١٨.

(المتشدد) سيدفع بإثيوبيا والولايات المتحدة لإعادة الكرة مرة أخرى باحتلال الصومال، وتدمير ما تبقى من بناه التحتية، وهلاك الحرث والنسل وما تبقى من أصحاء من أهل الصومال.

ولا مخرج من هذا السيناريو الدموي المرعب، الا باقتناع جميع الفرقاء الصوماليين– ومعظمهم أن لم يكن جميعهم يدعون أنهم من الإسلاميين (معتدلين أو متطرفين، سلفيين أم صوفيين أم أخوان)– بالجلوس الى طاولة مستديرة متخذين من الوسطية شعاراً ومن الوطن الصومالي دثاراً، بعيداً عن أي تدخل إقليمي أو دولي باستثناء الاستعانة– بعد الله– بالمنظمات الإقليمية (الجامعة العربية، الاتحاد الأفريقي) والدولية (الأمم المتحدة) لطلب العون المالي والمادي لإعادة بناء الصومال– فيما إذا تم توافق الفرقاء ولجئوا الى كلمة سواء، وامتثلوا لقول الله سبحانه وتعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) [٥١]–، والا فأن الطوفان قادم وسيجرف الجميع لا محالة.

وكلمة أخيرة تقال للعرب: أنكم معنيون– لزاماً وليس جوازاً– بما يجري في هذا البلد العربي المسلم، فتداركوه لتنقذوا أنفسكم، والا فالنار قادمة اليكم هذه المرة من الجنوب! وشررها بان في شمالي اليمن وجنوبي السعودية الغربي (نجران وما حولها). وهي منطقة (اليمن وجوارها) باتت تصنف استراتيجياً ضمن نطاق القرن الأفريقي ومجاله الحيوي، وما يدور على أرضها وما يجري على سواحلها، من حروب ومجاعة وقرصنة بحرية (جلبت حتى الآن أساطيل وسفن ١٧ دولة الى خلجانها وممراتها الإستراتيجية– ممرات النفط) وتلويث بيئي (رمي النفايات النووية وغيرها) ونهب منظم لثرواتها البحرية والبرية... فهل يتحرك العرب لإنقاذ إخوانهم الصوماليين، بل لإنقاذ أنفسهم، أم لات ساعة مندم، كما هي حال العرب في كل حين!؟.

[٥١] الأنفال، ٤٦.